بسم الله الرحمن الرحيم

علم النحو: شرح ابن عقيل (الجزء الأول)

خلاصة الدرس الثامن والستون

ظنّ وأخواتها (القسم الثاني) الإلغاء والتعليق

ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv ImamSadiq.tv

وخصَّ بالتعليق والإلغاء ما *** من قبل هب والأمر هب قد ألزما
كذا تعلم ولغير الماض من *** سواهما اجعل كل ماله زكن

تقدم أن هذه الأفعال قسمان:

أحدهما: أفعال القلوب.

والثاني: أفعال التحويل.

تنقسم أفعال القلوب إلى متصرفة، وغير متصرفة.

فالمتصرفة، ما عدا (هب وتعلم) فيستعمل.

منها الماضي، نحو: ظننت زيدا قائما.

وغير الماضي، وهو المضارع، نحو: أظن زيدا قائما.

والأمر، نحو: ظن زيدا قائما.

واسم الفاعل، نحو: أنا ظان زيدا قائما.

واسم المفعول، نحو: زيد مظنون أبوه قائما. فأبوه هو المفعول الأول، وارتفع لقيامه مقام الفاعل، وقائما المفعول الثاني.

والمصدر، نحو: عجبت من ظنك زيدا قائما، ويثبت لها كلها من العمل، وغيره ما ثبت للماضي.

وغير المتصرف، اثنان وهما **(هب وتعلم)** بمعنى (اعلم) فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر، كقوله:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها *** فبالغ بلطف في التحيل والمكر

وقوله:

فقلت أجرني أبا مالك *** وإلا فهبني امرأ هالكا

واختصت القلبية المتصرفة، بالتعليق والإلغاء.

فالتعليق هو: ترك العمل لفظا، دون معنى لمانع، نحو: ظننت لزيد قائم. فقولك لزيد قائم، لم تعمل فيه (ظننت) لفظا؛ لأجل المانع لها من ذلك، وهو اللام، ولكنَّه في موضع نصب؛ بدليل أنك لو عطفت عليه، لنصبت، نحو: ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا. فهي عاملة في، لزيد قائم، في المعنى دون اللفظ.

والإلغاء هو: ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع، نحو: زيد ظننت قائم. فليس لظننت عمل في زيد قائم، لا في المعنى، ولا في اللفظ.

ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره، ما ثبت للماضي، نحو: أظن لزيد قائم وزيد أظن قائم وأخواتها.

وغير المتصرفة، لا يكون فيها تعليق، ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل، نحو: صيَّر وأخواتها.

وجوز الإلغاء لا في الابتدا	***	وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا
في موهم إلغاء ما تقدا	***	والتزم التعليق قبل نفي ما
وإن ولا لام ابتداء أو قسم	***	كذا والاستفهام ذا له انحتم

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة، إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطا، نحو: زيد ظننت قائم أو آخرا، نحو: زيد قائم ظننت.

إذا توسطت: فقيل الإعمال والإلغاء سيان، وقيل الإعمال أحسن من الإلغاء، وإن تأخرت، فالإلغاء أحسن، وإن تقدمت، امتنع الإلغاء عند البصريين، بل يجب الإعمال، فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها، متقدمة أول على إضمار ضمير الشأن، كقوله:

وما إخال لدينا منك تنويل.

فالتقدير: وما إخاله لدينا منك تنويل، فالهاء ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، ولدينا منك تنويل، جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذ، فلا إلغاء، أو على تقدير (لام) الابتداء، كقوله:

أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

التقدير: أني وجدت لملاك الشيمة الأدب، من باب التعليق.

وذهب الكوفيون، وتبعهم أبو بكر الزبيدي، وغيره، إلى جواز إلغاء المتقدم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف: وجوز الإلغاء. لينبّه على أن الإلغاء ليس بلازم، بل هو جائز، فحيث جاز الإلغاء، جاز الإعمال، كما تقدم، وهذا بخلاف التعليق، فإنه لازم، ولهذا قال: والتزم التعليق.

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الالكتروني:

حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضيةلتعليم الدروس الحوزوية (imamsadiq.tv)